ـ(63)ـ وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ? واستمرار النضال في سبيل إنقاذ الشعوب المحرومة والرازحة تحت الظلم في أرجاء العالم كافة. ومع التوجه إلى حقيقة هذه الثورة العظيمة، فإن الدستور يضمن رفض أي نوع من الاستبداد الفكري والاجتماعي، والاحتكار الاقتصادي، ويسعى في سبيل التخلص من الأسلوب الاستبدادي، ومنح الشعب حق تقرير المصير بيديه "ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم". وانطلاقاً من المضمون العقائدي في خلق البني والمؤسسات السياسية التي تعتبر قاعدة لبناء المجتمع، فإن الصالحين هم الذين يستحملون مسؤولية الحكم، وإدارة البلاد "ان الأرض يرثها عبادي الصالحون". وان التشريع الذي يكشف عن ضوابط الإدارة الاجتماعية، يجري على محور القرآن والسنة. من هنا، فإن الأشراف الدقيق الجاد من قبل العارفين بالإسلام، العدول، والمتقين الملتزمين(الفقهاء العدول) هو أمر حتمي وضروري. من هنا، فإن الدستور يوفر الأرضية المناسبة لهذه المساهمة في جميع مراحل صنع القرارات السياسيات والمصيرية لأفراد المجتمع كافة، حتى يكون كل إنسان يطوي مسيرة التكامل، مشغولا ومسؤولاً عن الرشد، والرقي، والقيادة، وهذا هو الذي يحقق حكومة المستضعفين في الأرض ?وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ?. ولاية الفقيه العادل: انطلاقاً من قاعدة ولاية الأمر، والإمامة المستمرة، فإن الدستور يمهد الأرضية لتحقيق قيادة الفقيه الجامع للشرائط الذي تعترف به الجماهير كقائد، حتى تضمن عدم انحراف المؤسسات والأجهزة المختلفة عن مسؤولياتها الإسلامية الأصيلة. "مجارى